

جعل العاقبة في يد مدعي الحق بعد رجل اقام البيعة انه عبده
 منذ عشرين سنة واقام الامر البيعة انه عبده كان
 في يوم منده سنة حتى اغتصبته الذي في يوم فهو لم يزل في يوم
 اذا تنازع رجل وامرأة فاقام الرجل البيعة ان الدر
 داره وامرأة امته واقامت المرأة البيعة ان لها
 واة الرجل عبدها وليست الدار في يرها فالدار بينهما
 وان كانت في احد سميته في يوم لتعارض البيعتين في
 الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحري ولا تقبل بيعة احدهما
 على صاحبه بالبرق مكان التعارض قبل وينبغي ان الدر
 اذا كانت في يد احد بها يقف بيعة الخارج لان بيعة
 صاحب اليد في الحكم لا يعارض بيعة الخارج
 وحتى تجد عبده في يد رجل اقام رجل البيعة انه عبده وله
 في ملكه قرض العاقبة به لانهم اقام البيعة انه عبده وله

ان اقام البيعة انه
 عبده وله ملكه

في ملكه فاه العاقبة يقف به للثالث ان لم يعد المقتض لهما
 البيعة انه عبدهما وله في ملكها فان ادعى ذلك قرض البض
 للذي اهاد البيعة وادى قرض على الرجل بتناج او ملك مطلقا
 ثم اقام هو البيعة على التناج او على الثلثي من المدعي
 قبلت بيعة رجل اقام البيعة على قاض بلذ كما يقف له
 بهذه الجارية او بهنء الشاة واقام ذو اليد البيعة على
 التناج يقف بيعة المدعي ولا يقف بيعة ذي اليد على
 التناج خلا فالحمد رح لاصحاب ان العاقبة يقف للخارج
 بالتناج ولو ان رجلين ادعى اذ ابته في يد رجل اقام
 احد هما البيعة على التناج والامر على المالك وصاحب التناج
 اولى خارجا كان او صاحب يد ولو ادعى التناج ذابته
 يقف بينهما فان وقت كل واحد من البيعتين وقتا وقت
 الذابته يوافق احدى البيعتين وبها خارجا او احد هما

King Saud University

Copyright © King Saud University